

المسؤولية الجزائية عن مخاطر إساءة استغلال الذكاء الاصطناعي

بلیدی دلال

جامعة الشاذلي بن جديد الطرف، blidi-dallel@univ-eltarf.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/09 تاريخ القبول: 2025/12/20 تاريخ النشر: 2025/12/25

ملخص: بالرغم من الإيجابيات التي تحملها تقنيات الذكاء الاصطناعي إلا أنه ينير العديد من السلبيات، خاصة فيما يتعلق بمدى مواكبة التشريعات لمعوقاته نظرا لخصائصه الفريدة التي تميزه كالقدره على التنبؤ ، و إتخاذ القرارات من تلقاء نفسه، يحل محل العقل البشري ، تفوق الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات البحث العلمي، الصحة ، الاقتصاد ، الصناعة، وغيرها من المجالات.

إلا أنه في الوقت ذاته هذه المميزات أصبحت تشكل عائق كبير أمام الدول في التصدي لمختلف المخاطر المترتبة عن الذكاء الاصطناعي، خاصة جرائم الذكاء الاصطناعي وإقامة المسؤولية الجزائية عن مخاطر لإساءة إستغلال تقنية الذكاء الاصطناعي في ظل غياب النصوص القانونية المنظمة له ولمختلف أنظمتها والحد من الجرائم المترتبة عن ذلك.

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي - المسؤولية الجزائية - جرائم الذكاء الاصطناعي - المصنع - المستخدم.

Abstract: Despite the positives of AI technologies, they also pose several drawbacks, particularly regarding the extent to which legislation addresses its constraints. Given its unique characteristics, such as its ability to predict and make decisions independently, AI has the potential to replace the human mind and outperform other technologies in many areas, including scientific research, health, economics, industry, and other fields.

However, at the same time, these advantages have become a major obstacle for countries in addressing the various risks posed by AI, particularly AI crimes and establishing criminal liability for the risks of misusing AI technology, given the absence of legal texts regulating AI and its various systems and limiting the resulting crimes.

Keywords: Artificial Intelligence -Criminal Liability - AI Crimes -Manufacturer
- User

المؤلف المرسل: بلیدی دلال ، الإيميل: blidi-dallel@univ-eltarf.dz

مقدمة:

يشهد العالم انفجارا رهيبا فيما يخص التطورات المعلوماتية التي تحولت إلى عصر المعرفة الذكية عن طريق الرقمنة الالكترونية، ذلك أن الدول الأكثر تطورا في مجال المعلوماتية أصبحت الأكثر قوة ماليا وإقتصاديا ودوليا.

وعلى إثرها إنتشرت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في معظم المجالات على سبيل المثال لا الحصر، كالإستشارات المالية، القانونية، العلمية، الاقتصادية، العمل وغيرها من المجالات السائدة في الدول، حيث برز مفهوم الذكاء الاصطناعي بكثرة وإستخدامه في ترقية الدول .

فعلى الرغم من الإيجابيات التي حققها الذكاء الاصطناعي إلا أنه ترتبت عليه العديد من السلبيات خاصة عند إساءة إستخدام الذكاء الاصطناعي التي قد تترتب عليها مخاطر مختلفة كالاعتداء على حقوق الانسان كالمساس بالخصوصية او تعزيز التمييز او التأثير على الكرامة الإنسانية وإنتهاك حق الخصوصية ، انعدام الشفافية والانحياز، عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الاغراض العسكرية او الإجرامية، كالسرقة العلمية في مجال البحث العلمي.

وعلى ضوء ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية : الى أي مدى يمكن إقامة المسؤولية الجزائية عن مخاطر إساءة إستخدام الذكاء الاصطناعي ؟
وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين :

المحور الأول : مظاهر مخاطر إساءة إستغلال الذكاء الاصطناعي

المحور الثاني: المسألة الجزائية عن إساءة إستغلال الذكاء الاصطناعي

1. مظاهر مخاطر إساءة إستغلال الذكاء الاصطناعي :

لقد أدى التطور التكنولوجي لتقنيات الذكاء الاصطناعي الى إنتشار سريع لمخاطره و سلبياته ، نتيجة الاستخدام السيء له وغير القانوني، وغير الأخلاقي ، الأمر الذي أدى على بروز مظاهر عديدة لجرائم مستحدثة كجريمة السرقة العلمية الالكترونية، جرائم الأسلحة النووية والحروب و جريمة الاعتداء على حق الخصوصية... وغيرها من الجرائم التي يمكن أن تترتب عن إساءة إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ذلك أن جرائم الذكاء الاصطناعي تتمثل في كل سلوك يكون غير قانوني ومجرم ويتم بواسطة إستخدام أجهزة الذكاء الاصطناعي، ويترتب عليه حصول الجاني على فوائد مادية أو معنوية وإلحاق أضرار كبيرة على المجني عليه ، وتكون أهداف هذه الجرائم في الغالب القرصنة من أجل السرقة أو الإتلاف المعلوماتي (محمد علي أبو علي، 2024 ، ص 91).

أولا : جرائم الذكاء الاصطناعي في مجال البحث العلمي

والتي تكون في مجال البحث العلمي وحقوق الملكية الفكرية حيث تتخذ شكل السرقة العلمية الالكترونية لمختلف حقوق الملكية الفكرية بواسطة تقنية الذكاء الاصطناعي، والتي تكون عن طريق الاستعمال السيء والأخلاقي

للذكاء الاصطناعي يشكل تهديدا وتعديا على حقوق الملكية الفكرية، ويكون بمثابة سلاح واداة للسرقة العلمية ، وانتشار القرصنة الفكرية الالكترونية ، ومع التطورات الرقمية ظهرت تقنية " ChatGPT 1 "التي تعمل على رقمنة المصنف ونشره من قبل دور النشر الالكترونية دون اذن مؤلفه ما يهدد الحق الادبي له (يوسف علاء الدين، سي حمدي عبد المؤمن، 2018، ص 65).

ذلك أن الذكاء الاصطناعي قد يؤثر في اخلاقيات البحوث العلمية نتيجة العديد من التجاوزات التي يمكن ان يقع فيها الباحثون عند الاستخدام، منها ما يتعلق بالغش والسرقة العلمية والتقليد، ويمكن للذكاء الاصطناعي أيضا أن يقدم معلومات علمية تغير المحتوى الاصلي فيها من خلال تقديم المحتوى بأسلوب جديد ويرجع ذلك بسبب وجود أنظمة تستقبل بيانات متحيزة وما يترتب عنها من نتائج متحيزة (الخامسة رمضان، مريم العايب، 2023، ص 102).

وفي هذا السياق كذلك نجد انه في سنة 2022 رفعت دعوى ضد شركة (OPEN AL) تزعم أن "ChatGPT" يقوم بقرصنة البرمجيات من اجل استخدام محتوياتها في تدريبه دون اذن رسمي من اصحابها، مما يعتبر انتهاك للملكية الفكرية ويعتبر اصلا عملا منشقا من البيانات التي تدرب عليها (سهام بدوي ، 2024، ص 820) .

بل الأكثر من ذلك هناك من إعتبر تقنية " Chat GPT " يمثل شكل من اشكال السرقة العلمية ذلك بسبب وجود بصمات لهذا لتطبيق في العديد من الدراسات، وتتمثل هذه البصمات في العبارات المعروفة المرتبطة بهذا التطبيق حيث اكتشف وجود هذه البصمات في أكثر من 12 دراسة مما يؤدي الى الشك في جودة الابحاث، ووجوب مراجعتها نتيجة الاهمال وعدم الاكتراث (هيصام نصر الدين، 2024، ص 1170). وللإشارة أن التكييف القانوني " الشات جي بي تي " (chat GPT) لا تعدو كونها مجرد أداة أو وسيلة، والقانون الجنائي لا يعتد بأدوات أو وسائل الجريمة وانما بالفعل المجرم بحد ذاته، والباقي يقع عبئ المسؤولية على المستخدم وتخرج الأداة من نطاق المسؤولية، وبالتالي تستبعد المسؤولية الجنائية عن تقنية " الشات جي بي تي " chat (GPT) (مجد نعمان عبد الله، 2023 ، ص 29).

إذن فالسرقة العلمية هي بمثابة أخذ نتائج أبحاث أو معرفة علمية أو أفكار أو ملكية فكرية لشخص آخر من خلال الإعتماد على تطبيق أحد أنظمة الذكاء الاصطناعي ألا وهي ChatGPT دون الإشارة إليها ، وهي بذلك تشكل فعلا منافيا لأخلاقيات الباحث وتعكس صورة سلبية عن نتائج البحث وعن الباحث نفسه (هيصام نصر الدين، 2024، ص 1170).

وعليه يمكن القول أن تقنية " الشات جي بي تي " (chat GPT) تعتبر من أكثر التحديات القانونية في مجال البحث العلمي مقارنة مع جريمة السرقة العلمية التي تم الحد منها عن طريق وضع برنامج كشف السرقة العلمية بل الأكثر من ذلك تم تحديد نسبة الإقتباس من خلال إخضاع البحث العلمي لبرنامج خاص بذلك.

ثانيا : جرائم الاعتداء على حق الخصوصية

لقد مكن الذكاء الاصطناعي من انشاء فرص جديدة للمجرمين تتيح لهم ممارسة اعتداءاتهم من خلال تصفح الانترنت وارتكاب جرائم القرصنة والاحتيال والاتجار بالمحظورات بالإضافة الى جريمة التشهير بالآخرين وجريمة السب والقذف والتعرض للحياة الخاصة للأفراد والاعتداء على شرفهم وافشاء اسرارهم، والخوض في اعراضهم، كما تشهد جريمة التجسس انتشارا واسعا وذلك عن طريق ادخال ملف التجسس الى المجني عليه عن طريق بريده الالكتروني او برامج الدردشة (عبد الحليم بوشكيوة، 2009، ص45).

فمثلاً يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لإنشاء مقاطع فيديو تظهر أشخاصاً حقيقيين يقولون أشياء خيالية. وهي تقنية يمكن استخدامها لتزييف مقاطع فيديو، وترويج أخبار كاذبة.

وفي مقابل ذلك فقد إتخذت جرائم الاعتداء على حق الخصوصية بتقنية الذكاء الاصطناعي العديد من الأشكال كجريمة إفشاء المعلومات السرية ، جريمة القرصنة الإلكترونية للصور والفيديوهات الشخصية ، التي جرمها المشرع الجزائري بموجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية في المادة 303 مكرر ، كذلك جريمة الاعتداء على المحادثات والمراسلات الكترونية سواء عبر الايميل الشخصي أو المهني، أو مختلف مواقع التواصل الاجتماعي .

ذلك أنه من أخطر سلبات تقنيات الذكاء الاصطناعي إنتهاك الحياة الخاصة وخصوصية الإنسان بدون ضوابط وحدود قانونية، فقد أصبحت جميع الخدمات التكنولوجية تفرض على المستخدمين الموافقة على السماح لبرمجيات الذكاء الاصطناعي بسحب بيانات معينة من هاتف المستخدم أو من الوسيلة المستخدمة، أو تحليل البيانات لإستغلالها في جميع المجالات (فايق عوضين ، 2024 ، ص 14)

ثالث: جرائم التمر الالكتروني بواسطة تقنية الذكاء الاصطناعي

ولعل اهم ما يمثل الجريمة الاخلاقية التمر الالكتروني الذي يعتبر شكل من اشكال العنف والعدوان باستخدام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في نشر منشورات او تعليقات تسبب الحزن والغضب للضحية او الترويج لأخبار كاذبة او ارسال رسائل الكترونية للتحرش بالضحية (عبد الله بن محمد علي الزهراني، 2024، ص30)، ولعل أغلب هذه الجرائم منتشرة على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي التي تطورت أكثر بإستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي .

رابعا : جرائم الانتحال الشخصي الالكتروني بتقنية الذكاء الاصطناعي

والتي إتخذت عدة أشكال ان ينسب الى شخص ما تسجيل صوتي او مقطع مرئي أو كلام وتصرفات غير مسؤولة قد تكون مجرمة قانونا، مما يترتب عليها حدوث نتائج كارثية ماسة بالشرف، والعرض نتيجة انتار المقاطع بالرغم من أن هذا الشخص بريء في الواقع بالإضافة الى ذلك قد يتم استغلال الطفل مباشرة بابتزازه عن طريق صورة له فيفعل ما يؤمر به، او عن طريق ارسال مقاطع فيديو لآحد والديه يظهر الطفل في وضع مذل ثم يتم تهدهه بنشره مقابل دفع مبالغ مالية ضخمة (حمدة حلفان بالحافلة، 2024، ص52) ، و التي تتم عن طريق الاستخدام السيء لتقنية الذكاء الاصطناعي.

وتعرف أيضا بجريمة التصيد الاحتيالي فقد أصبح واحداً من المعضلات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، ويمكن أن يستخدم للتلاعب بالأشخاص، أو الحصول على معلومات شخصية، أو مالية، حيث تكون نتائجه أيضاً كارثية على الأشخاص أو المؤسسات، فقد تستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمليات الاحتيال من خلال التلاعب بالأصوات والصور في شتى المجالات .

خامسا: جرائم إتلاف المعالجة الآلية للمعطيات والتشفير الالكتروني بتقنية الذكاء الاصطناعي

والتي يتم فيها الاعتماد على إتلاف برامج الحاسب الآلي بواسطة تقنية الذكاء الاصطناعي من خلال وضع فيروسات الكترونية ، وهذه الأخيرة تؤدي إلى إفساد و تدمير كل البرامج الموجودة و المخزنة في الحاسب الآلي،

من خلال إساءة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، كبرنامج خرق الهاتف المحمول إلكترونيا، برنامج إغراق البريد الإلكتروني.

وللإشارة ان تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي في العالم الافتراضي يجعلها تهدد وتشكل خطر على الامن السيبراني، فهي تعتمد على أنظمة بيانات كبيرة تحتوي على معلومات حسابية مما يجعلها هدفا للجرائم عن طريق استغلال نقاط ضعف الأنظمة التي تستخدم في صنع برامج خبيثة(حمدة خلفان بالحافلة، 2024، ص230)

سادسا: جرائم الحربية بواسطة آلات الذكاء الاصطناعي

قد يسبب الإستخدام السيء لتقنية الذكاء الاصطناعي إشعال حرائق حرب طاحنة تهدد الأمن والسلم الدوليين والتي تكون عن طريق السيارة ذات السيادة و الأسلحة الذكية مثل صناعة المركبات بدون سائق، التي تطورت إلى سيارات ذاتية القيادة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى استخدامها في أعمال إجرامية، مثل الهجمات أو الهروب من مواقع الجرائم، جرائم الإرهاب الإلكتروني وغيرها من جرائم الرقمنة المنتشرة بكثرة مؤخرا .

ذلك أن الذكاء الاصطناعي قد يحتوي على ثغرات أمنية تُسهّل استخدامه في أنشطة غير قانونية، وفي هذا الصدد ظهرت العديد من الجرائم الحربية جراء الإستخدام السيء لتقنية الذكاء الاصطناعي و أنظمتها، كإستخدام الطائرات بدون طيار، الصواريخ العابرة للقارات، الروبوتات القتلة، الأسلحة الذكية .

و في هذا الصدد فقد تم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الأمني، كالتقنية التي تم توظيفها في مجال المراقبة الجوية، عن طريق إستخدام تقنية " الدرونز" في الأحداث الرياضية و المهرجانات والاحتفالات الوطنية أو العالمية (عبد الله أحمد مطر الفلاسي، 2021، ص 2849)، والتي يمكن إساءة إستغلالها في مجال الحروب والتجسس .

سابعا: جرائم الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي

في ظل تزايد إستخدام الذكاء الاصطناعي ضمن المجال الطبي تطورت الآلات الطبية و أصبحت تحل محل الطبيب سواء في تشخيص المرض أو إتخاذ قرار علاجي منفرد كأجراء العمليات الجراحية، إنتشرت مخاطر إستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وجرائم مستحدث ترتبت عنه، الأمر الذي يتطلب ضرورة التدخل التشريعي في مكافحة هذه الجرائم وإقرار المسؤولية الجزائية عنه و توقيع العقوبات المقررة لها (محمد جبريل إبراهيم حسن، 2022، ص 11).

2. المساءلة الجزائية عن إساءة إستغلال الذكاء الاصطناعي :

تعتبر المسؤولية الجنائية عن مخاطر الذكاء الاصطناعي من أكثر المسائل القانونية تعقيدا نظرا لما تطرحه من إشكاليات حولها ، أولها إشكالية التكيف القانوني للذكاء الاصطناعي ومنحه الشخصية القانونية ام لا ، كذلك إشكالية إسناد المساءلة الجزائية للذكاء الاصطناعي .

ومما يجعلها أكثر تعقيدا أن أطراف المسؤولية الجنائية على مخاطر الذكاء الاصطناعي ، المصنع لتقنية الذكاء الاصطناعي، أو المالك، الذكاء الاصطناعي نفسه، أو المبرمج لتقنياته ، أو طرف خارج عن هذه الفئات (محمود محمد سويف، 2025، ص 672) ، فالأطراف الذين تقوم المسؤولية بحقهم متعددون، كالشركة المصنعة و المبرمجة

الذكاء الاصطناعي ، المالك أو المستخدم لهذه التقنيات، كيان الذكاء الاصطناعي نفسه، الطرف الخارجي الذي يقوم باختراق منظومة الذكاء الاصطناعي (محمد علي أبو علي ، 2024، ص 94).

والجنير بالذكر أن مفهوم المسؤولية الجنائية أصبح في المجال الوطني والدولي يحتاج إلى التدخل التشريعي العاجل في ظل تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي بصورة مذهلة ، فأدى ذلك إلى ظهور العديد من جرائم الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات، حيث تطور استخدام الآلات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي إلى أن تقوم مقام العالم، الطبيب، المهندس، الأستاذ، ، فتمكن من اتخاذ قرارات منفردة في تشخيص الوضع أو الحالة أو المشروع، الدراسة أو المرض ، ومع هذا الانتشار لهذه الأنشطة فقد كثرت جرائمها (محمد جبريل إبراهيم حسن، 2022، ص 3).

ولذلك برزت أهمية بحث المسؤولية الجنائية عن المضار الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي ، وتحديد المسئول عنها ، وهل هو مُصنَّعها أو مُستخدمها أم تقنية الذكاء الاصطناعي ذاتها ؟ ومن ثم فهل ذلك يستدعي منح الشخصية الاعتبارية لكيانات الذكاء الاصطناعي ؟ وفي ظل الفراغ التشريعي الذي يحكم هذه الجرائم كيف تصدى المشرع للتدخل السريع لمعالجة هذا النقص التشريعي ومواكبة هذه المستجدات السريعة.

أولا : المسؤولية الجنائية للمصنع

لقد انتقلت الجرائم التقليدية إلى طابعها العلمي المستحدث الذي يسخر العولمة الرقمية و التقنيات العالية و أنظمة الذكاء الاصطناعي المعلومات الرقمية في التخطيط والتنفيذ و القضاء على آثار الجريمة، لايشكل مشكلة قانونية حقيقية من حيث التجريم و العقاب أو من حيث تصنيف الأنماط وتحديد العناصر و الأركان كما يعتقد البعض فحسب، بل تكمن المشكلة الحقيقية التي تفرزها ظاهرة الجرائم المستحدثة في صعوبة الإثبات الجنائي، تتبع الجريمة ، و عمليات الرصد المتابعة وتعقيدات التحري و الضبط، مخاطر جمع الأدلة و التحقيق مع المجرمين الأذكاء ، بجانب ضعف التشريعات الشكلية و أحيانا الفراغ التشريعي، وتخلف القواعد الخاصة و تطبيق القواعد العامة في ذلك (بن عودة حسكر مراد، 2022، ص 193)

فقد يسأل المصنع عن أنظمة الذكاء الاصطناعي الناتجة عن سوء التصنيع التي أدت إلى ارتكاب الجريمة ، ومن أمثلة ذلك الأجهزة الذكية المسؤولة عن تحريك المريض بشكل خاطئ الأمر الذي أدى إلى تدهور حالته الصحية، كذلك إهمال الشركة المصنعة للآلات الذكية وعدم صيانتها الذي نتج عنه إصابة العمال ، هذه جرائم يسأل عنها المصنع ولا يسأل عنها المستخدم أو العامل لأن الخطأ نتج عن سوء استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي (محمود محمد سويف، 2025، ص 672).

وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على عاتق المبرمج أو المصنع لأنه قصر في الجهد البرمجي ولم يعطي أوامر كافية أو برمجة محظورات في الكود البرمجي المتقدم (حوراء موسى، 2015، ص 28)، ولكن قد يحدث خطأ برمجي من مبرمج برنامج الذكاء الاصطناعي ويصدر أخطأ تشكل جرائم تؤدي إلى قيام المسؤولية الجنائية عن ذلك .

إضافة الى ذلك انه لم ينبع القواعد القانونية التي تنظم انتاج وتصنيع الات الذكاء الاصطناعي وبالتالي سيكون مسؤولا عن كافة اضرارها المرتكبة والناجمة عنها جنائيا (حنان خضر حسن الحسنات، 2024، ص 791)، قد يكون المبرمجون أو الشركات المطورة للأنظمة الذكية، مسؤولين جنائيا إذا ثبت أن البرنامج تم تصميمه بنية ارتكاب جريمة، أو أنه يحتوي على ثغرات أمنية تُسهّل استخدامه في أنشطة غير قانونية. كما يمكن أن تكون هناك حالات تتضمن إهمالا في تصميم النظام، أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استخدامه في الجرائم .

ثانيا : المسؤولية الجنائية للمستخدم

ذلك أن المستخدمين يعتبروا من الأطراف المحتملة لقيام المسؤولية الجزائية عن فعل الذكاء الاصطناعي، إذ يمكن أن تُفرض عليهم المسؤولية إذا استخدموا الذكاء الاصطناعي بطريقة تسببت في الضرر، سواء كان ذلك عن عمد أو إهمال.

ويتم ذلك عن طريق استخدام الأنظمة الذكية لارتكاب جرائم إذا استخدم شخص ما هذه التقنيات بشكل غير مشروع ، مثل اختراق الأنظمة الإلكترونية، أو تنفيذ عمليات احتيال والنصب، فإنه يتحمل المسؤولية الجنائية عن أفعاله.

وفي مقابل ذلك يعتمد تحديد المسؤولية على قدرة التحقيقات على إثبات نية المستخدم، وإدراكه العواقب القانونية لأفعاله، حيث تعتمد معظم القوانين الحالية على مبادئ المسؤولية الجنائية التقليدية المنصوص عليها في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.

وللإشارة فإن مسؤولية المستخدم لتقنية الذكاء الاصطناعي تطرح ثلاث إشكاليات على النحو التالي :

الإشكالية الأولى : حيث تكون فيهما مسؤولية المستخدم جزائيا عن الذكاء الاصطناعي كوكيل بريء، كأن تكون قدراته المستخدم غير مؤهلة، كعديم الأهلية، الطفل، فهنا يكون المستخدم هو الجاني لكن عن طريق شخص آخر وتقوم مسؤوليته الجزائية عن ذلك (حنان خضر حسن الحسنات، 2024، ص 790).

الإشكالية الثانية : تكون مسؤولية المستخدم جزائيا عن الذكاء الاصطناعي كمرتكب أصلي متعمد وارتكب الجريمة بصفته جاني أصلي، كتصميم برامج تدمير المواقع الإلكترونية، برامج القرصنة الإلكترونية للدخول غير المشروع لبعض المواقع الخاصة.

الإشكالية الثالثة : حيث تكون فيها مسؤولية المستخدم جزائيا عن الذكاء الاصطناعي بسبب إهماله دون قصد ارتكاب الجريمة، ويتورط فيها المستخدم في جرائم الذكاء الاصطناعي، لكن دون وجود نية إجرامية لذلك، ولعل السيارة ذاتية القيادة خير مثال على ذلك (حنان خضر حسن الحسنات، 2024، ص 791).

و عليه فإن المسؤولية الجزائية للمستخدم عن أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تقوم في ثلاث حالات ، الأولى كمستخدم بريء، أما الثانية كمرتكب لجرائم الذكاء الاصطناعي عمدا، وثالثها تورط بسبب إهماله.

ثالثا: المسؤولية الجنائية لتقنية الذكاء الاصطناعي

قد ترتكب تقنية الذكاء الاصطناعي أو أنظمتها في حد ذاتها أفعالا قد تشكل جرائم معاقب عليها قانونا، وتتطلب إقامة المسؤولية الجزائية عن ذلك وتوقيع الجزاءات المقررة لها، لكن هذا النوع من المساءلة يطرح العديد من الإشكاليات القانونية أبرزها التكيف القانوني للذكاء الاصطناعي بين إسناده الشخصية المعنوية أو لا ، وكيفي يتم مساءلة الذكاء الاصطناعي جزائيا باعتباره شخص معنوي ؟

تتجلى أسس المسؤولية المباشرة على كيان الذكاء الاصطناعي ذاته، عندما تحتوي الخوارزميات على خصائص ومؤهلات تجعله يتجاوز قدرات الإنسان العادي، عن طريق تلبية كلا العنصرين الداخلي والخارجي للجريمة، وفقا تحتويه تقنية البرمجة من إبداع ومعرفة وتحليل لأنظمة الذكاء الاصطناعي ، الأمر الذي يثبت توافر أسس المسؤولية الجزائية من معرفة أو نية، أو إهمال (حنان خضر حسن الحسنات، 2024، ص 791).

غير أن هذا النوع من المسؤولية يطرح إشكالية قانونية ألا وهي منح الذكاء الاصطناعي الشخصية المعنوية المستقلة، فقد إنقسم الفقهاء إلى قسمين بين إتجاه مؤيد وإتجاه معارض، ذلك أن المساءلة الجزائية تتطلب توقيع العقوبة الجزائية وفرضها من أجل ردع مرتكب الجريمة، أما بالنسبة لموقف المشرع الجزائري يظل غير واضح في ظل غياب نص قانوني ينظم الذكاء الاصطناعي بصفة عامة و جرائم الذكاء الاصطناعي بصفة خاصة.

خاتمة:

خلاصة القول أن الذكاء الاصطناعي ترتب عنه العديد من الإشكاليات القانونية بل الأكثر من ذلك يعتبر من أكبر التحديات للقانون في جميع المجالات، خاصة في ظل الفراغ التشريعي لتنظيمه كتقنية و غياب الترسانة القانونية لتوفير الحماية القانونية له وإقامة المسؤولية الجزائية المترتبة عن إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي .

تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها :

- الذكاء الاصطناعي حتمية قانونية يجب مواكبتها وتفعيلها في جميع المجالات .
- صعوبة إقامة المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي بصفة عامة والذكاء الاصطناعي بصفة خاصة .
- تقنية الذكاء الاصطناعي تعتبر من أكبر التحديات القانونية .
- إنعدام الترسانة القانونية لتنظيم الذكاء الاصطناعي وكيفية استخدامه بطريقة قانونية في التشريع الجزائري .
- إنتشار رهيب لجرائم إساءة إستغلال الذكاء الاصطناعي في ظل الفراغ التشريعي .

- صعوبة تتبع جرائم الذكاء الاصطناعي بسبب تطور تكنولوجيته الفائقة .

وعلى ضوء ذلك يمكن وضع بعض الإقتراحات:

- سد الفراغ التشريعي في مجال الذكاء الاصطناعي و العمل على وضع تنظيم خاص
- إعادة النظر في التكييف القانوني للذكاء الاصطناعي بصفة عامة و أنظمة الذكاء الاصطناعي بصفة خاصة .
- إنشاء هيئات رقابية ذات طبيعة رقمية خاصة بتقنية الذكاء الاصطناعي و أنظمتها.

قائمة المراجع:

- 1- محمد علي أبو علي ، المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2024، القاهرة.
- 2- عبد الحليم بوشكيوة، "ليات مكافحة الجرائم الماسة بالأخلاق والآداب العامة على الانترنت، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 01 ، المجلد 01، 2009.
- 3- نصر الدين هيصام، أخلاقيات البحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي، تطبيق Chatgpt و اشكالية السرقة العلمية، مجلة قيس للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 8، ع1، جامعة الوادي، 2024.
- 4- عبد الله بن محمد علي الزهراني، "تقنيات الذكاء الاصطناعي"، مجلة الذكاء الاصطناعي وامن المعلومات، المجلد 2، العدد 4، 2024 .
- 5- حمدة حلفان بالحافلة، التطبيق الفقهي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الاقتصادي والجنائي، الطبعة 1، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري بديي، الامارات العربية المتحدة، 2024.
- 6- يوسف علاء ، سي حمدي عبد المؤمن، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في ظل تحديات البيئة الرقمية الراهنة، مجلة طبية، المركز الجامعي بريكة، المجلد 01، العدد 01 ، 2018 .
- 7- حوراء موسى، "التنظيم التشريعي لاستخدامات الطائرات من دون طيار والروبوتات"، مجلة العهد، ع 21، الامارات، 2015.
- 8- محمود محمد سويف، المسؤولية الجنائية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، 2025.
- 9- بن عودة حسكر مراد، اشكالية تطبيق احكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 01، جامعة زياني عاشور الجلفة، 2022.
- 10- سهام بدوي ، الاتجاهات البحثية حول توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم ، مجلة اطراس، المجلد 05، العدد 03، العدد الخاص بالذكاء الاصطناعي والتعليم عن بعد ، جامعة سعيدة مولاي محمد، 2024.

- 11- محمد جبريل إبراهيم حسن، المسؤولية الجنائية الناشئة عن مضار استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة مدينة السادات ، جمهورية مصر العربية، المجلد 08، سبتمبر 2022.
- 12- الخامسة رمضان، مريم العايب، " السرقة العلمية في ظل البيئة الرقمية"، مجلة بليوفيليا للدراسات المكتبات والمعلومات، المجلد 5، ع 13، الجزائر، 2023 .
- 13- حنان خضر حسن الحسنات، المسؤولية الجزائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، مجلة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، عدد خاص، 2024.
- 14- مجد نعمان عبد الله و محمود سلامة الشريف، المسؤولية القانونية عن انتهاك الملكية الفكرية بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي (الشات جي بي تي نموذجاً chat GPT)، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، 2023.
- 15- عبد الله أحمد مطر الفلاسي، المسؤولية الجنائية الناتجة عن إخطاء الذكاء الإصطناعي، المجلة القانونية، المجلد 09، العدد 08، 2021.